التحولات السياسية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
دراسة حول الدوافع، النتائج و آليات التحقيق

عويشة بوزيد / طالبة دكتوراه – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3
ب.بومدين طاشمة :أستاذ التعليم العالي، جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان

ملخص:

تعد التعددية السياسية في الجزائر دلالة واضحة على اعتماد هذا البلد عملية التحول السياسي والإصلاح الاقتصادي كأداة من شأنها القضاء على جميع الأزمات، فما من شك هذا التحول كان مدفوعا بجملة من العوامل منها ما هو نابع من الداخل و منها ما هو نابع من الخارج، فلعل أهم تلك الأسباب الداخلية تتركز في أحداث أكتوبر 1988 و التي عبرت عن سخط و عدم رضا الشعب عن الأوضاع العامة المزرية السائدة، أما العوامل الخارجية فهي تنحصر في تراجع القوة السوفييتية الداعية إلى تبني أسس الاشتراكية و بروز قوة عالمية جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية الداعية إلى السير نحو اللبرالية و ما تتضمنه من قواعد التعددية، الحرية، المشاركة السياسية، الديمقراطية، دعم حقوق الإنسان و اقتصاد السوق الحر.

الكلمات المفتاحية:

النظام السياسي، النظام الدولي، التعددية السياسية، الإصلاح السياسي و الاقتصادي، التحول الديمقراطي.

Abstract

The political pluralism in Algeria is a clear indication of the country's adoption of the process of political transformation and economic reform as a tool to eliminate all political, economic and social crises. There is no doubt that this transformation was driven by a number of circumstances, including what comes from inside, Stems from the outside, perhaps the most important of these internal reasons concentrated in the events of October 1988, which expressed the discontent and the people's disatisfaction with the prevailing dire conditions,

The total external factors are limited to the decline of Soviet power and the collapse of the communist eastern camp, which calls for the adoption of the foundations of socialism and the emergence of a new world power, the United States of America, which advocates liberalism and its rules of pluralism, freedom, political participation, democracy, Human rights and free market economy

Key words : political system , International regime , political pluralism, Political and economic reform, democratic transformation

مقدمة:

جزائر الأمس عاشت مرحلة عصيبة من تاريخها ألا و هي الفترة الاستعمارية و التي نجمت عنها جملة من النتائج السلبية في مرحلة ما بعد الاستقلال و الممثلة في مظاهر البؤس، الفقر والانهيار التام للمؤسسات السياسية و الاقتصادية – أو بالأحرى- غياب مؤسسات وطنية مسيرة وفق تراثنا الحضاري العربي الإسلامي، عموما الجزائر وجدت نفسها أمام أزمات خانقة متعددة الأبعاد من هنا بادرت الحكومة باتخاذ جملة من القرارات الرامية إلى ضرورة إعادة البناء و تسيير الشؤون العامة وفق النمط الاشتراكي حتى حلول عام 1989 و الذي اعتبر نقلة نوعية في تاريخ الجزائر غير مجرى الأمور، حيث تم الانتقال و بموجب دستور 23 فبراير 1989 من الأحادية الحزبية إلى التعددية و هذا ما أحدث تحولا عميقا في النظام السياسي و السياسات الاقتصادية ككل.

و من خلال هاته الدراسة سنحاول إلقاء الضوء على مجموعة من النقاط أولها التعرض إلى مفهومي الإصلاح السياسي و الاقتصادي مع ضرورة تحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك التحول، ثم تقويم آثار السياسات العامة القطاعية في ظل ذلك التحول، و في الأخير لا بد من عرض أهم الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق عوامل الاستقرار، التطور و الازدهار في الجزائر على مستوى السياسة والاقتصاد والمجتمع ككل.

هل يعد التحول السياسي و الاقتصادي في الجزائر إستراتيجية مرتبطة بمصالح مجتمعية محلية أم بمصالح القوى المهيمنة على النظام الدولي؟

الفرضية:

التحول على المستوى السياسي و الاقتصادي في الجزائر جاء بضغط من القوى العالمية نحو إتباع قواعد المنتظم اللبرالي.

أولا: الإصلاح على المستوى السياسي و الاقتصادي في الجزائر: الأسباب و النتائج

- المفهوم العام للإصلاح السياسي

بداية و بالرجوع إلى القران الكريم نلمح بأن الله عز و جل أشار إلى هذا المفهوم صراحة في العديد من النصوص القرآنية حيث قال:" في الدنيا و الآخرة و يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير و إن تخالطوهم فإخوانكم و الله يعلم المفسد من المصلح و لو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم"(القران الكريم، سورة البقرة: الآية 220).

يوضح تعالى من خلال الآية الكريمة أن الجزاء مرتبط بالدنيا و الآخرة بمعنى أن الله يجازي العبد على أعماله في الدنيا قبل الآخرة، و لعل أهم ما يجب على المرء أن يتمسك به هو حسن الأخلاق والالتزام بتعاليم الدين من خلال الإصلاح و تجنب جميع مظاهر الإفساد.كما أشار عز و جل إلى نفس الموضوع في الآية الكريمة 84 سورة هود حيث قال: "و إلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره و لا تنقصوا المكيال و الميزان إني أراكم بخير و إني أخاف عليكم عذاب يوم محيط"(القران الكريم، سورة هود: الآية 84). و قال تعال على لسان شعيب عليه

السلام: " قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي و رزقني منه رزقا حسنا و ما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب"(القران الكريم، سورة هود: الآية 88). نفس الشيء الآيتين الكريمتين تؤكدا على مدى أهمية الأعمال الصالحة و ضرورة الالتزام بها في الحياة الدنيا لأنها السبيل للفوز بالجزاء الحسن في الآخرة.

يبرز لنا الله عز و جل في الآية 114 من سورة النساء الثواب العظيم لأولئك الذين يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و يصلحوا بين الناس، حيث قال تعالى: لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس و من يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما"(القران الكريم، سورة النساء: الآية 114).

و بالعودة إلى الدلالات اللغوية لمصطلح الإصلاح فإننا نقول بأنه مشتق من فعل أصلح يصلح إصلاحا، أي إزالة و تنحية الفساد بين الناس و التوفيق بينهم، و بالتالي فهو عكس الفساد. (محمد محمود السيد، http://www.ahewar.org/).

إذن من هنا نستنتج بأن الإصلاح يعني الانتقال من وضع إلى وضع آخر أفضل، كما أنه عملية تمس الجوانب المعنوية و المادية، هذا بصفة عامة حول الدلالة اللغوية لمفهوم الإصلاح، أما الإصلاح على المستوى السياسي فهو يعبر عن عملية التحسين و التعديل الذي يمس النظام السياسي في العديد من الجوانب بغرض الحد من الأزمات، الاستبداد و الفساد. فالإصلاح السياسي يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح أي استحداث تلك الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود و متى و كيف تفرض الاحترام و حدود هذا الاحترام.(اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، د.س.ن: 45)

قاموس وبستر للمصطلحات السياسية (1988) حدد تعريفا للإصلاح السياسي مفاده أن: " الإصلاح السياسي هو تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الاستبداد و الفساد"(محمد محمود السيد، http://www.ahewar.org/)

إذن كل ما تم عرضه من أفكار يؤكد لنا أن الإصلاح السياسي ليس هو الثورة التي تقتضي ضرورة القضاء على أنظمة الحكم القائمة و إقامة نظام آخر، فالإصلاح السياسي يقوم على خاصية أساسية ألا و هي الاستمرارية و الإبقاء على نظام الحكم السائد لكن العمل على تطويره من الداخل بشكل تدريجي في اتجاه الدمقرطة، و من هنا نكون أمام نوعين من الإصلاح السياسي إصلاح سياسي ديمقراطي يتطلب وجود أنظمة حكم ديمقراطية لكن تعاني من بعض جوانب القصور التي تتطلب التقويم، أما الصنف الآخر فهو ذلك الإصلاح الذي يتم عن طريق الانتقال أو بالتحول الديمقراطي الذي يتضمن التخلي التدريجي عما هو سائد أي النظام الغير ديمقراطي، و بالتالي ولوج مرحلة الديمقراطية و ترسيخها في الواقع العملي (جلال مجاهدي، http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=547402&r=0&cid=0&u=&i=0&q).

عموما نستطيع القول بأن الإصلاح السياسي هو ذلك الإصلاح الدستوري والتشريعي الذي يمس الجانب الشكلي و العملي، أي المتركز على الممارسة و إصلاح هياكل ومؤسسات الدولة، لهذا يمكننا الجزم بأن إصلاح و تعديل الدستور و القواعد القانونية التنظيمية والممارسة المتعلقة بهما هي مرادف للإصلاح على المستوى السياسي.

- المفهوم العام للإصلاح الاقتصادي

مسألة الإصلاح الاقتصادي مسألة على قدر عال من الأهمية اعتبرت إحدى القضايا الرئيسية التي تهم خاصة دول الجنوب و التي اصطلح على تسميتها الدول النامية اعتبارا بأن العالم اليوم خصوصا بعد انقضاء الحرب الباردة و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة تحاول من خلال سياساتها فرض النموذج الغربي اللبرالي القائم على قواعد و أسس الديمقراطية والسيادة الشعبية و حقوق الإنسان و كذلك دعم الحريات الفردية خصوصا في مجال التجارة والاقتصاد و تقليص دور الدولة في ذلك.

عموما الإصلاح على المستوى الاقتصادي يعبر عن مجموع السياسات و الإجراءات التي تهدف بشكل أساسي إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة حرية الاقتصاد، كما يشار إليها على أنها سياسات اقتصادية جزئية لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الأسواق(ستارشدهان شياع الزهيري، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50494).

إن عملية الإصلاح الاقتصادي هي تلك العملية الهادفة إلى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول و البحث عن حلول ناجعة للمشاكل و الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية، و للإشارة فان تلك الاختلالات تتركز في عجز الميزانية العامة و انخفاض الاحتياطات ناهيك عن عجز الميزان التجاري و ارتفاع نسبة البطالة و التضخم، مع وجود تدهور كبير في أسعار صرف العملة الوطنية و اختلال قطاع التجارة و القطاع المصرفي مع ارتفاع ملموس لحجم الديون الخارجية هاته الأخيرة التي تولد أزمة التبعية، و بطبيعة الحال فإن لهاته الأزمات ذات الطبيعة الاقتصادية آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني مما يولد أزمات اجتماعية جمة (ستارشدهان شياع الزهيري، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50494).

من هنا يمكن القول بأن الإصلاح الاقتصادي هو ذلك التعديل الذي يمس النسق الاقتصادي نحو الاتجاه الايجابي المرغوب فيه حيث يعرف بأنه:

"مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف التخفيف من المساوئ التي تمس كيان الاقتصاد أو القضاء عليها تماما و ذلك بهدف تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي"، (راضية أسمهان خزاز، 2012/2011: 04)، فالجدير بالذكر ها هنا هو أنها عملية تشير إلى مجموع السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة.

الأفكار السابقة تؤكد لنا بأن عملية الإصلاح الاقتصادي هي مرتبطة إلى حد كبير بقواعد النظام الرأسمالي خصوصا و أن العالم عقب الحرب الباردة – و كما سبق و أن أشرنا – تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت سياسات اقتصادية معينة تتركز في مجملها على ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق و تقليل نطاق التدخل الحكومي، و بالتالي دعم مشروع خوصصة الدولة (انظر التعليق رقم: 01).

- أسباب التحول الديمقراطي و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

العديد من الدول السائرة في طريق النمو و الحديثة الاستقلال تحاول جاهدة تبني القواعد الديمقراطية لكن في إطار تكييف هاته الأخيرة وفق ما يتناسب مع معطيات وخصوصيات بيئتها المحلية و خلفياتها التاريخية و تراثها و عاداتها و تقاليدها، لذلك غالبا ما يسعى قادتها نحو تطبيق ما يعرف بالديمقراطية الاجتماعية المتركزة بالأساس على: تحقيق العدالة الاجتماعية بالاعتماد على إعادة توزيع الدخول و دعم الأسعار و تحقيق المصلحة العامة في إطار دعم المساواة الاجتماعية، وبالتالي الابتعاد عن تبني أسس الديمقراطية السياسية المتضمنة المساواة القانونية أمام القانون، القضاء و الضرائب، و التي لطالما اعتبروها قائمة على مبادئ شكلية و فقط تحقق مصالح فئات معينة على حساب غالبية الشعب(هشام بن ورزق، http://benouarzeg.forumperso.com/t70-topic).

من خلال هذا الطرح نلمح جيدا بأن النظام الاشتراكي كان السبيل الذي اتجهت نحوه غالبية الدول حديثة الاستقلال و من بينها الجزائر كقاعدة نحو تحقيق التنمية الشاملة و الرقي والازدهار، لكن ما يهمنا في هذا السياق هو معرفة ما إذا تحققت فعلا تلك الأهداف و أصبحت واقعا معاشا أم العكس؟

في الواقع الجزائر و مع تبنيها لنظام الحزب الواحد (انظر التعليق رقم:02) شهدت العديد من الأزمات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في الفترة الممتدة من عام 1962 و إلى غاية عام 1989 اعتبارا بأن هذا النظام جسد جميع المظاهر التي توحي بجعل السلطة في يد هيئة واحدة أو تكريس ما يعرف بمبدأ: "شخصنة السلطة" في تلك المرحلة، و هذا ما دفع بالأستاذ "كامو" camau إلى اعتبار دستور 1963 بأنه ليس دستور قانون و إنما دستور برنامج.

من هنا نستنتج بأن الأستاذ "كامو" لم يعتبر هذا الدستور دستور برنامج عبثا و إنما انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات التي تتركز أساسا على أن هذا الدستور حاول تطبيق برنامج الحزب الواحد العتيد (حزب جبهة التحرير الوطني)، معتبرا أن التعددية الحزبية أمر غير مشروع.

عموما لقد استمر الوضع على حاله فقد كان هناك نوع من الاستحواذ المحكم التام على السلطة مما كرس لنا ضعف المشاركة السياسية و غياب مبدأ سيادة القانون و مبدأ الفصل بين السلطات على الرغم من إيلاء المنظومة القانونية أهمية خاصة و ذلك عن طريق استحداث تشريعات تمس الصالح العام من خلال دستوري 1963 و 1976 ، و لكن الأمر الخطير تعلق بتوافر

جملة هامة من المظاهر الأساسية للتخلف على المستوى الاقتصادي و السياسي في الجزائر، حتى تبلورت قناعة بضرورة التغيير و على ذكر قضية التغيير سنحاول فيما يلي تلخيص أهم الأسباب الكامنة وراء تبني خيار التحول نحو الديمقراطية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي التخلي عن بعض أسس النهج الاشتراكي و لو بشكل تدريجي، و بالحديث عن أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر و الإصلاح الاقتصادي لا بد من معرفة أن هاته الأسباب تتفرع إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية و فيما يلي سنحاول تلخيصها.

أ- أسباب داخلية:

بالنسبة للأسباب الداخلية يمكن القول بأنها متعددة فمنها ما يرتبط بالمجال السياسي و منها ما يندرج ضمن الميادين الاقتصادية و الاجتماعية.

النظام السياسي هو ذلك الإطار المؤسسي الذي يعمل في إطار بيئة داخلية و بيئة خارجية فهو المنظم و المشرف الأول على جملة التفاعلات المختلفة الحاصلة ضمن بيئتيه، و لعل ضرورة استمراريته و بقائه ترتبط بجملة من الشروط و الممثلة في قدرة مؤسساته على التكيف مع المستجدات و الأحداث و التفاعلات المجتمعية مع ضرورة تحقيق المطالب الشعبية في إطار تجنب تصادم المصالح هذا من ناحية، و من ناحية أخرى لا بد من مواجهة التحديات المرتبطة بالبيئة الخارجية.

و بطبيعة الحال إذا حدث اختلال في شرط من هاته الشروط فإن انهيار النظام و سقوطه أمر وارد جدا.

لقد سبق و أن أسلفنا الذكر بأن الجزائر تبنت نظام الحزب الواحد و هذا ما أدى إلى احتكار السلطة من طرف نخبة سياسية معينة و شخصنتها مع استبعاد الفواعل الأخرى في المجتمع السياسي و المدني على حد سواء من التمتع بحقوقها السياسية، إذن من خلال ما سبق نستنتج بأن الدولة الجزائرية عانت من أزمات سياسية متعددة أبرزها أزمة الحزب الواحد، و أزمات النظام السياسي التي تعبر عن مدى تفاقم مشكلة التخلف السياسي و التي اعتبرت في مجملها عوامل مفعلة لقضية التحول على المستوى السياسي و الاقتصادي في الجزائر.

لقد اهتم فريق من الباحثين على المستوى الأكاديمي من التعرض بشكل كبير إلى قضايا التخلف عموما و التخلف السياسي خصوصا، و لعل أهم من أبرز لنا السمات العامة للتخلف السياسي نجد الباحث "صامويل هنتنجتون" و "لوسيان باي" و فيما يلي سنتعرض لأهم ما طرحه الباحثين من إسهامات علمية حول الموضوع بنوع من الاختصار و ذلك بغرض معرفة السمات العامة للتخلف السياسي.

باختصار حسب رأي "صامويل هنتنجتون" سمات التخلف السياسي تكمن في إسناد السلطة إلى معايير مخالفة للرشادة أو إلى مجموعة من الأسس المنافية تماما للقيم الدستورية، المساواة و القانون، مع تركيز الوظائف العامة للنظام السياسي في الدولة بيد هيئة معينة أو حتى في يد

شخص واحد، كما لا ننسى ما ركز عليه الباحث في هذا السياق و هو تدني معدلات مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة السياسية (أحمد وهبان، 2002: 15).

اعتمادا على رأي الباحث "صامويل هنتنجتون" نستطيع القول بأن التخلف السياسي يمثل أصعب المشاكل التي يواجهها المجتمع اعتبارا بأن هاته الظاهرة تلقي بتأثيراتها الجانبية على كافة ميادين الحياة ابتداء بالميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و بالتالي تصبح الدولة في هاته الحالة فاشلة تابعة لغيرها من الكيانات الأخرى التي تستغل الفرصة لفرض سيطرتها على تلك الدول، و بالتالي تحقيق مصالحها الخاصة على حسابها مما يؤدي إلى بقاء تلك الدول في حالة تبعية سياسية واقتصادية.

أما "لوسيان باي" فقد حدد خمس أزمات تعاني منها البلدان النامية على الصعيد السياسي و هي كما يلي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل و أزمة التوزيع (أحمد وهبان، 2002: 17).

الأزمات التنموية السالفة الذكر تعتبر بمثابة دلالة عن التخلف السياسي الذي يعد بمثابة الآفة – إن صح التعبير – التي تنتشر في المجتمع فتضفي عليه صفة الضعف، التقهقر و التراجع على كافة الأصعدة ابتداء بالميدان السياسي و وصولا إلى الميدان الثقافي الحضاري.

باختصار أزمة الهوية تشير بشكل عام إلى غياب و انعدام فكرة المواطنة (انظر التعليق رقم:03) بين أعداد الأفراد المشكلة للمجتمع، بمعنى عدم وجود ولاء سياسي موحد للحكومة المركزية الموحدة.(أحمد وهبان،2002: 20).

فأزمة الهوية مؤشر من مؤشرات التخلف السياسي على اعتبار أنها تخلق مجموعة من المشاكل الممثلة بالأساس في تحقيق انعدام فكرة الأمة الواحدة و الشعب المتلاحم الذي يطمح لنفس الرؤى والأهداف مما يجعله عرضة لأطماع القوى الدولية الأجنبية الكبرى التي لطالما اعتمدت سياسة التفريق بين أفراد المجتمع الواحد كإستراتيجية لتمرير مصالحها و أهداف سياستها الخارجية و هذا ما حدث فعلا عبر التاريخ خلال الفترات الاستعمارية.

من هنا نلاحظ جيدا بأن كل هاته السمات توافرت في الجزائر في فترة ما بعد الاستقلال فعملية التحول الديمقراطي التي مست النظام السياسي الجزائري جاءت كنتيجة حتمية لتلك الأزمات ناهيك عن المعضلة الاقتصادية التي صاحبتها مظاهر اجتماعية سلبية جما، هاته العوامل الداخلية تراكمت و شكلت ضغوطا فيما بينها فرضت على النظام التغيير فجعلته يلجأ إلى التعددية السياسية و الحزبية. (جهيدة ركاش، 2016: 155).

و للإشارة فإن أحداث الخامس أكتوبر من عام 1988 ليست دليل على أزمة حزب جبهة التحرير و حسب و ليست أزمة نظام سياسي بل هي أزمة مجتمع ككل (المنصف وناس، 1999: 246)، فقد كانت بمثابة السبب المباشر الذي دل على عدم رضا المواطنين بما يجري من حولهم من سياسات و برامج حكومية.

باختصار يمكن التأكيد على أن أهم مخرجات هاته الأزمة تمثلت في إقرار دستور 23 فبراير1989 الذي حمل في طياته العديد من الدلالات المعبرة عن التحول و التغيير و الممثلة في غياب كلمة اشتراكية و التي اعتبرت فيما سبق خيار ضروري لا رجعة فيه، مع ضمان الحريات الفردية ومحاولة إبعاد الجيش قدر المستطاع عن الحياة السياسية و إنشاء مجلس دستوري يسهر على ضمان احترام الدستور، مع عدم تمكين الحزب الحاكم من الرقابة على أعمال السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية (عبد الله بالحبيب، 2012: 42).

إذن و مع حلول فترة الثمانينات كان هناك اتجاه واضح نحو تبني القطيعة الاقتصادية و التحولات الاجتماعية و السياسية في الجزائر (مصطفى مقيدش، لخضر عزي، 2006: 07)، فالتحديات التي تعرضنا لها فيما سبق انعكست مباشرة على السياسة الاقتصادية، فالتدخل المباشر للسلطة المركزية وإنشائها للجان اقتصادية مركزية مكلفة بعملية التسيير و الإشراف العام على مسار السياسات الاقتصادية فعل من غياب حرية المبادرة المطلوبة في تسيير دواليب الاقتصاد، و الأمر الأصعب في ذلك هو بروز مفهوم التسيير الإداري للاقتصاد و الذي خلق بيروقراطية فاسدة مؤثرة سلبا على نجاعة و فعالية المردودية المالية و التجارية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية (محفوظ لعشب، 2011: 13).

عموما سنحاول التعرض بنوع من التفصيل فيما يلي إلى أهم الأسباب التي دفعت بنا نحو إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الجزائرية، فالإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر لم تحدث إلا بتراكم جملة من الأسباب التي تفرعت إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية ، و فيما يلي سنحاول التعرض إليها بنوع من التفصيل.

الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي تمثل بحق قطيعة مع النظام الاشتراكي، فقد تم التخلي عن الاقتصاد المستند على التخطيط و توجيه هذا الأخير نحو أسس النظام الليبرالي، حيث تركزت هاته الإستراتيجية على التراجع عن سياسات مركزية التخطيط و التأميم والتحول نحو الخصخصة و توزيع الأراضي المؤممة.

و في هذا السياق لا بد من التذكير بأن هناك فريق هام من الباحثين و صناع القرار من اعتبروا أن الدول الديمقراطية الليبرالية لها علاقات جد ناجحة مع نظيراتها على عكس باقي الدول غير الليبرالية كما أن العديد من الدراسات أكدت على وجود علاقة قوية بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية فالتحضر والتعليم اعتبارا بأنها عوامل مصاحبة للتنمية لن تتحقق إلا في إطار وجود مناخ ديمقراطي (ناجي عبد النور، د.س.ن: 450).

باختصار الأسباب التي أدت إلى تبني خيار التحول الديمقراطي في الجزائر دعت كذلك إلى التغيير و الإصلاح الاقتصادي الذي اعتبر مطلبا ضروريا لا بد من مراعاته و التوجه نحوه.

ب- أسباب خارجية

بداية لا بد من التذكير بأن الديمقراطية هي مجرد سياسة أو تنظيم تأسيسي يعتمد عليه بغرض الوصول إلى قرارات سياسية يحرز عن طريقها المواطنين سلطة التقرير بالوسائل التنافسية، حرصا على جعل الحكم بالأساس هو حكم الشعب (لمى علي فرج الظاهري، 2010: 18).

فلهذا الديمقراطية هي ذلك النظام القائم على ضرورة دعم المشاركة السياسية للأفراد و سيادة مبدأ القانون و تجنب جميع مظاهر التعسف و الاستبداد، و للإشارة فإنه و بعد حصول العديد من الدول الإفريقية و منها الجزائر على استقلالها من الحكم الاستعماري في ستينيات القرن العشرين و مع بداية التسعينيات من القرن نفسه دخلت في تحد مرتبط ببناء الهوية الوطنية و تحقيق التنمية، ناهيك عن انهيار الاتحاد السوفييتي هذا الأخير الذي سار نحو تبني سياسة البريسترويكا التي تعبر عن عملية إعادة البناء في إطار التحول الديمقراطي، و بالمقابل أيضا صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على مسار العلاقات الدولية (عبد الرزاق الدليمي، 2014: 102- 103)، و هذا كله إن دل على شيء إنما يدل على أن بوادر التحول الديمقراطي و الثورة الديمقراطية تزامنت مع تصدع المعسكر الشيوعي، فانطلاقا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة باشر الغرب في اعتماد أساليب جديدة للهيمنة بزعامة أمريكية استحوذت على وظيفة قيادة العالم وفق ما ترسمه من استراتيجيات تخدم مصالحها من خلال فرض قواعد النموذج الغربي المتوقف على دعامتين رئيسيتين هما:

_ الرأسمالية الممثلة في اعتماد آليات اقتصاد السوق الحر.

_ الليبرالية المستندة على إعمال أسس الديمقراطية و منظومة حقوق الإنسان.

و بطبيعة الحال الجزائر كغيرها من الوحدات الدولية التي لم تكن بمنأى عن هاته المتغيرات الدولية والأحداث الحاسمة لذلك فقد تأثرت بها و أصبحت مجبرة غير مخيرة على تبني التحول الديمقراطي كقاعدة لبناء المجتمع و السير به نحو الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي.

عموما لقد تميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته للخارج نظرا لمجموع الأزمات الاقتصادية التي شهدها والتي دفعته نحو طلب العون من خلال الاستدانة من الخارج من أجل تمويل الاستثمارات و تموين استهلاك المواطن و الجهاز الإنتاجي، فالأمر الذي أصبح مؤكدا هو قبول الخضوع لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية و بالتالي ربط السياسة الاقتصادية بقرارات البنوك الدولية و الخضوع لكافة الشروط المفروضة من قبلها(ناجي عبد النور، 2010: 83).

لهذا يمكن القول بأن المتغيرات الدولية مارست دورها في فرض التحول في الجزائر من خلال الوسائل الاقتصادية كالربط بين التحول نحو التعددية السياسية و المعونات، و في حالة ما إذا لم ترضخ الدول المتخلفة لذلك ترد عليها القوى العالمية بالتجميد الإداري للمعونة و التصويت في صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المطبقة للتعددية السياسية (ناجي عبد النور، 2010: 83)، وبالفعل النفوذ المتزايد للمنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية المصاحب للعولمة شجع

المجتمعات المدنية العربية على دعم الجهود المبذولة لإصلاح حكوماتهم من خلال دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان و محاربة مداخل الفساد (جهيدة ركاش، 2016: 161).

من خلال ما تم عرضه سابقا نستنتج بأن الأسباب الخارجية التي أدت إلى تبني مشروع التحول الديمقراطي في الجزائر و الإصلاح الاقتصادي تتلخص فيما يلي:

– القوة الاقتصادية أصبحت تضاهي القوة العسكرية، حيث أن القوة الاقتصادية ترتبط بالتنافس بدل الصراع و بفعلها تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على العالم بما فيه القطب التابع المتخلف و ذلك بفعل استخدام المتغير التكنولوجي.

– النصوص و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أعطت شرعية دولية لحقوق الإنسان ونبذ خطاب الشيوعية فظهرت الليبرالية كتيار منتشر في أوروبا الشرقية و الدول العربية.

– ضغوط صندوق النقد الدولي المنادي بتعزيز الانفتاح الليبرالي و فتح أسواق حرة، و هذا لا يتأتى إلا في مناخ سياسي قائم على أسس الحرية و الانفتاح و الخصخصة.

– تقييم نتائج التحول الديمقراطي و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

في الحقيقة لم تحدث التعددية السياسية في الجزائر تحولات كبيرة و ملموسة مرتبطة بالأهداف المسطرة في نظام الحكم و جل المؤسسات السياسية فلا زلنا نلمس ضعف السلطة التشريعية و تفوق واضح للسلطة التنفيذية عليها هذا من ناحية (صالح بلحاج، 2010: 327)، و من ناحية أخرى وعلى الرغم من المزايا المرتبطة بتعدد الأحزاب السياسية و دورها في تجسيد و ترسيخ النظام الديمقراطي عمليا و نظريا، خصوصا و أن تحقق الديمقراطية لن يحدث إلا بتوافر هذا الشرط (جعفر عبد السادة بهير الدراجي، 2008: 211). إلا أن الجزائر لا زالت تعاني من نفس الأزمات السياسية التي حددناها فيما سبق.

عموما يمكن القول بأن التحول السياسي رافقته إصلاحات اقتصادية ضمن مشروع حامل لطموح كبير هو الانتقال إلى اقتصاد السوق، و للإشارة فإن هاته الإصلاحات تبقى مجرد شعارات تخدم الطرف الأقوى في المعادلة ألا و هو الدول المهيمنة على النظام الدولي لتبقى الجزائر واحدة من البلدان التابعة لعالم متقدم لا يقبل بتغير التقسيم الدولي الجديد البارز عقب الحرب الباردة.

ثانيا: الاستراتيجيات المستقبلية لدعم تطوير أداء السياسات الحكومية في الجزائر

– تبني خيار التنمية الشاملة في الجزائر

التنمية الشاملة تعبر إجمالا على: "عملية التحول التاريخي المتعدد الأبعاد الذي يمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية و هو مدفوع بقوى داخلية و ليس مجرد استجابة لرغبات و دوافع القوى الخارجية، و هو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، و للإشارة فإن هاته العملية إحياء، تجديد و تواصل مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية" (ناجي عبد النور، http://www.univ-chlef.dz/: 03).

هذا التعريف يبرز لنا أن التنمية الشاملة تركز على دعم وسائل التطوير في جميع ميادين الحياة لذلك تندرج ضمنها مجموعة أهداف سنوردها فيما يلي:

أ- الأهداف الاقتصادية:

- زيادة إنتاجية العمل.
- تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.
- تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا.
- محاربة الفقر و الحد منه و ذلك من خلال القضاء على ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل و الثروة.

ب – الأهداف الاجتماعية:

- تحسين مستويات التعليم و الصحة و الرفاهية لكافة المواطنين.
- دعم الطبقات العمالية و المتوسطة الدخل من خلال الاهتمام بانشغالاتهم.
- الاهتمام بالعنصر البشري (القوى العاملة) من خلال تطوير مستوى أداءه عن طريق تعليمه وصقل مواهبه.
- تزايد مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة.
- دعم قيم حب المعرفة و التعلم و روح المسؤولية من أجل إتقان العمل و تطويره.
- تنمية الثقافة الوطنية. ناجي عبد النور، http://www.univ-chlef.dz/: 03).

ج- الأهداف السياسية:

بالحديث عن أهداف التنمية ذات الطبيعة السياسية يمكن القول أنها تسعى إلى المحافظة على كيان الدولة و زيادة قوتها و الحفاظ على استمرارية النظام و قدرته على مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، ناهيك عن الحفاظ على الاستقلالية التامة و تجنب مظاهر التبعية الخارجية سياسيا و اقتصاديا.(المرسال، https://www.almrsal.com/post/412913).

إذن من خلال ما سبق نلاحظ بأن التنمية الشاملة تعد الخيار الأمثل نحو الخروج من حالة التبعية الاقتصادية و عدم الاستقرار على المستوى السياسي و الاجتماعي في الجزائر لذلك لا بد من إعادة النظر في هذا المشروع و محاولة ترسيخه في الواقع العملي عن طريق تكاتف الجهود و التعاون على ذلك من قبل كافة فواعل المجتمع و على اختلاف انتماءاتهم و مواقعهم الاجتماعية.

- تبني خيار التعاون جنوب – جنوب في الجزائر

قبل الشروع في تحليل هاته الجزئية الهامة في دراستنا سنحاول تحديد أهم الأسباب التي جعلت الاقتصاد العربي يعاني من الضعف و التراجع في مستوى النمو، فمن بين أهم تلك الأسباب نجد:

- سيطرة الدول الكبرى على متطلبات التصنيع و حرمان الدول العربية منها بغرض بقاء هاته الأخيرة تابعة لها اقتصاديا.
- عدم تبني الدول العربية لاستراتيجيات واضحة المعالم لتطوير القطاع الاقتصادي.
- ضعف الإنتاج و الإنتاجية مرده في هاته الدول راجع إلى قلة الكوادر العلمية و التقنية.
- تدني و انخفاض مستوى الدخل المؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى ضعف الأسواق المحلية (يوسف المراشدة، 2008: 134).

الجزائر واحدة من هاته الدول العربية التي تعاني من نفس الأزمات و لعل الحل الأنسب للخروج من هاته الحلقة المفرغة هو إعادة النظر في السياسات المنتهجة، فما من شك أن أهم تلك الخطوات المتبعة في ذلك هي البدء بتبني خيار التنمية الشاملة المستقلة النابعة من الذات، بمعنى المرتبطة بحجم الموارد المادية و المعنوية المتاحة لتجنب مخاطر التبعية الاقتصادية، ثم محاولة العمل على توطيد العلاقات الخارجية مع مثيلاتها من الدول بمعنى تفعيل مبدأ التعاون جنوب – جنوب، لننتقل بعدها إلى تحقيق الشراكة مع البلدان المتقدمة في إطار التعاون الغير مشروط الذي لا يخدم مصالح القوى الغربية على حساب مصالحنا الحيوية.

التعاون جنوب – جنوب يعني العمل على تقاسم الحلول الإنمائية بين الدول المصنفة في خانة الدول النامية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات، فهاته الإستراتيجية تقوم على أربع ركائز أساسية:

- تيسير تبادل الحلول الإنمائية و تشاركها و هذا من خلال توفير الدعم التطبيقي و التوجيه من اجل ضمان جودة عالية لتبادل المعرفة.
- تعزيز الإدارة و شبكات المعرفة و هذا لن يتم إلا من خلال تعزيز دور العلم و المعرفة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في دول الجنوب.
- تيسير دعم مسبق على مستوى السياسات بما في ذلك حوار السياسات و المعرفة بين صانعي القرارات السياسية.
- تعزيز بيئة تمكينه و حشد شراكات و موارد أوسع و كذلك الاهتمام اللامتناهي و الكبير بمسالة التعاون بين بلدان الجنوب (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، http://www.fao.org/3/a-i4225a.pdf).

الجزائر من البلدان الساعية لتعزيز و تفعيل التقارب مع بلدان الجنوب و هذا الأمر ليس وليد العهد و إنما هو ممتد إلى غاية نيلها للاستقلال، فقد شاركت في العديد من المبادرات الخاصة بالتعاون جنوب – جنوب، إلا أن تلك المبادرات طغت عليها الصبغة السياسية و البعد الاقتصادي فيها كان مهملا نتيجة لخضوعه لرؤى إيديولوجية و تاريخية، لكن الظروف الآنية الحاصلة في

البيئة الاقتصادية الدولية جعلت من هذا المسلك ضرورة و دعما حقيقيا لسياسات الدول النامية الهادفة لتحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد الدولي.

و للإشارة فانه ينبغي على الدول المتقدمة دعم اتجاه هذا المشروع و لا تحاول مقاومته لان ازدهار مشروع التعاون جنوب – جنوب يجعل العالم أكثر ازدهارا (الأمين العام للأمم المتحدة، 2011/02/28: 03) و بدون البدء بهاته الخطوة لا يمكن الحديث عن التعاون على المستوى الدولي سواء بالنسبة للجزائر أو لغيرها من الوحدات السياسية الدولية الراغبة في الولوج لمرحلة التقدم على كافة المستويات و الميادين.

- دعم آليات التعاون على المستوى الدولي

يعرف المفكر الفرنسي "برترون بادي" العولمة بأنها: "عملية إقامة نظام دولي جديد يتجه نحو التوحد في القواعد و القيم و الأهداف مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره و المسار يعود إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديدا يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة و لا أي أرض و لا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية و قد أعوزت الإسكندر و نابوليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الانجاز، إلا أن هذا المسار قفز تدريجيا في فجر القرن الحالي بواسطة الفتوحات الاستعمارية، كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب و الإمبراطوريات الشرقية و لم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي: بإنشاء هيئة الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية و التي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد و الممارسات و تقنين و تنظيم كل حلقات التبادل الإنساني و الثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها"(نقلا عن: قاسم عجاج، 2008: 272).

هذا التعريف يؤكد لنا بأن العولمة ظاهرة تاريخية تمتد جذورها إلى زمن بعيد فهي ليست وليدة لحظة تاريخية بعينها أو حدث معين إنما جاءت كنتيجة حتمية لتخطيط مسبق من قبل الذين أصبحوا يهيمنوا اليوم على العالم، و بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها لا بد من معرفة أنها أصبحت واقعا لا بد من التعايش معه خصوصا من قبل الشعوب والدول التابعة السائرة في طريق النمو، و الجزائر بكونها واحدة من تلك البلدان لا بد أن تراعي هذا الوضع الذي أصبح يفرض علينا إتباع قواعد المنتظم اللبرالي.

من هنا نلمح بأن التعاون على المستوى الدولي و على كافة المستويات و الميادين مطلب ضروري لا بد من تحقيقه سواء بالنسبة للجزائر أو لغيرها من البلدان، لكن مع ضرورة القضاء على جميع مظاهر التبعية فالتعاون لا بد أن يكون تعاونا غير مشروط بشروط تخدم طرف على حساب طرف آخر.

الخاتمة

في الواقع مسألة التحول السياسي و الإصلاح الاقتصادي قي الجزائر ليس بالأمر الهين فهو لا زال يصنف ضمن خانة الأحلام خصوصا و أن الجزائر لازالت و منذ استقلالها تنادي بضرورة تبني استراتيجيات دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق كافة عوامل الاستقرار على المستوى السياسي والاجتماعي، و لكن الواقع المعاش لا زال يحمل العديد من التناقضات فلا زلنا نتخبط في الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و السبب الرئيس في ذلك هو تغذية التبعية الاقتصادية للخارج و التي تمخضت عنها تبعية سياسية، و بالتالي أصبحنا نعاني من أزمة أخطر ألا وهي الاستعمار الغير مباشر من هنا لا بد من انتهاج سياسات نابعة من قناعاتنا الشخصية بعيدة عن مصالح القوى العالمية.

الإحالات:

1- مع أواخر الثمانينات اكتسحت الأزمات الاقتصادية دول أمريكا اللاتينية بشكل كبير، حيث أن العديد من تلك الدول فقدت المقدرة على التحكم في موازنتها فسارت في سياسات نقدية أفرزت تضخما نقديا، و من أجل مواجهة هاته التحديات ظهر مشروع معروف باسم " توافق واشنطن" باقتراح من "جون ويليامسون" حيث حدد هذا الأخير جملة من المبادئ التي تؤدي بالنهاية إلى تحقيق التفاهم الرامي إلى "خوصصة العالم"، و فيما يلي سنورد تلك المبادئ في النقاط التالية:

- الدول التي تعاني من المديونية لا بد من أن تتبنى إصلاح ضريبي، ناهيك عن تحرير الاسواق المالية.
- ضرورة تأمين عامل المساواة بين الاستثمارات الداخلية الوطنية و الاستثمارات الأجنبية بغرض جذب هاته الأخيرة و توفير الجو الآمن لها.
- إلغاء جميع الأنظمة المقيدة للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق حرية التنافس داخل السوق.
- دعم حماية الملكية الخاصة و العمل على تخفيض الرسوم الجمركية إلى 10% في السنة.
- تشجيع التجارة الحرة.
- الحد من عجز الميزانية.

إذن من خلال ما سبق اعتبر الخبير الاقتصادي "ستيغليتز" أن الركائز الأساسية لتوافق واشنطن طوال عقدي الثمانينات و التسعينات هي: التقشف، التحرير و الخوصصة. للمزيد انظر: زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة،(2013)، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص - ص: 124 – 125.

2- الحكومة التي تسير شؤون الحكم عن طريق نظام الحزب الواحد تعتمد على مبادئ معينة تتضمن أسبقية و ريادة الحزب، فالقاعدة الأساسية في ذلك هي قاعدة علوية الحزب على الدولة ، مما يخول له صلاحيات قيادة المجتمع و تحديد و رسم الخطوط العريضة لسياسته، خصوصا و أنه يمثل القوة المبدعة للشعب، فمن هذا المنطلق نستطيع القول بأن الدولة ما هي إلا أداة

تنفيذية لما يراه الحزب مناسبا باعتبار هذا الأخير مصدرا للسلطة. للمزيد من المعلومات راجع: عبد المؤمن عبد الوهاب، النظام الانتخابي في الجزائر مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري، (2011) ، ط.1، الجزائر: دار الأمعية للنشر والتوزيع.

3 - المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه و واجباته الوطنية ، فالمواطنة تتميز بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه و خدمته في أوقات الحرب و السلم و التعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي و الفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع.

لقد قدمت دائرة المعارف البريطانية تعريفا عاما حول المواطنة مفاده:

"المواطنة هي علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية و ما يصاحبها من مسؤوليات و تسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخابات و تولي المناصب العامة". للمزيد من التفاصيل راجع: عثمان بن صالح العامر، "مفهوم المواطنة و علاقته بالانتماء"، من الموقع الالكتروني: http://aafaqcenter.com/post/743 ، تاريخ الدخول: 16 12 2016 ، ساعة الدخول: 59: 07 .

قائمة المراجع:

- القران الكريم.
- أحمد، وهبان، (2002)، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الأمين العام للأمم المتحدة، "المغزى البعيد المدى لنموذج التعاون جنوب – جنوب الجديد"، (2011/02/28)، في: صحيفة الشعب.
- إسماعيل، عبد الفتاح عبد الكافي، (د.س.ن)، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، د.د.ن.
- جهيدة، ركاش، (2016)، "ترشيد الحكم في التجربة الجزائرية: مسارات الإصلاح و التنمية السياسية"، في: دورية أكاديميا، العدد الرابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- جلال، مجاهدي، الإصلاح السياسي كمفهوم و كضرورة"،الحوار المتمدن، من الموقع الالكتروني: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=547402&r=0&cid=0&u=&i=0&q، تاريخ الدخول: 2018/01/10، ساعة الدخول: 18:06
- جعفر، عبد السادة بهير الدراجي، (2008)، التوازن بين السلطة و الحرية في الأنظمة الدستورية دراسة مقارنة، ط.1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

- هشام، بن ورزق، "التحول الديمقراطي في الجزائر"، من الموقع الالكتروني: http://benouarzeg.forumperso.com/t70-topic، تاريخ الدخول: 14-04- 2017 ، ساعة الدخول: 11:51 .
- زبيري، رمضان، (2013)، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- يوسف، المراشدة، (2008)، العولمة و أثرها على العالم العربي مشروع الشرق الأوسط الكبير، ط.1، الأردن: دار الكندي للنشر و التوزيع.
- لمى، علي فرج الظاهري، (2010)، الديمقراطية شبه المباشرة و تطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة. ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد، محمود السيد، "مفهوم الإصلاح السياسي"، الحوار المتمدن، من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594، تاريخ الدخول:2018/01/11 ، ساعة الدخول: 18:05.
- محفوظ، لعشب، (2011)، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية.
- المنصف، وناس، "الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988"، في مرجع: سليمان الرياشي، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، "التعاون بين بلدان الجنوب: المفتاح نحو التنمية"، من الموقع الالكتروني: http://www.fao.org/3/a-i4225a.pdf، تاريخ الدخول: 2018/01/13 ، ساعة الدخول: 21:50.
- مصطفى، مقيدش و لخضر، عزي، (2006)، "الجزائر بين اقتصاد الريع و الاقتصاد الصاعد"، في: دراسات اقتصادية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد: التاسع.
- المرسال، "مفهوم التنمية الشاملة و أهدافها"، من الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com/post/412913، تاريخ الدخول: 2018/01/13، على الساعة: 18:32.
- ناجي، عبد النور، "الإصلاح السياسي كآلية لتحقيق السلام بين الدول الإفريقية"، في مرجع: طاشمة بومدين، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، ط.1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

- ناجي، عبد النور، "نحو تفعيل الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، ص: 03، من الموقع الالكتروني: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf، تاريخ الدخول: 2018/01/13، على الساعة: 18:29.
- ناجي، عبد النور، (2010)، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- ستار شدهان، شياع الزهيري، "الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية و اقتصاد السوق"، من الموقع الالكتروني:https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50494 ، تاريخ الدخول: 2018/01/11، على الساعة: 19:00.
- عبد الله، بالحبيب، (2012)، السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1997/1992 ، ط.1، عمان: دار الراية للنشر و التوزيع.
- عبد المؤمن، عبد الوهاب، (2011)، النظام الانتخابي في الجزائر مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام الانتخابي الجزائري، ط.1، الجزائر: دار الالمعية للنشر و التوزيع.
- عبد الرزاق، الدليمي، (2014)، العلاقات العامة في المجال الدولي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- عثمان، بن صالح العامر، "مفهوم المواطنة و علاقته بالانتماء"، من الموقع الالكتروني: http://aafaqcenter.com/post/743 ، تاريخ الدخول: 16 12 2016 ، ساعة الدخول: 59: 07 .
- صالح، بلحاج، (2010)، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قاسم، عجاج، (2008)، العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، ط.1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- راضية، أسمهان خزاز، (2012/2011)، "دور الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2012/2001)، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، تخصص العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.